

Continuance

حديثنا الإسبوعي

القانونية كممثل للحكومة هو الذي أعاق الفصل في الدعوى حتى الآن رغم أن المادة رقم (٥) من قانون قضايا الدولة قد قضت بأن وزارة الشؤون القانونية هي النائب القانوني للحكومة في جميع قضايا الدولة وهي بهذه الصفة تنوب عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العام أمام الجهات القضائية والاجنبية وأمام هيئة التحكيم . الخ.

ولم يعد خاف على أحد أن وزارة الشؤون القانونية قد مثلت أمام المحكمة المرفوعة أمامها دعوى قضاة التوثيق إلا أن حلول وزارة العدل ككاتب للدولة بلا سند قانوني هو الذي أعاق الفصل في الدعوى لأسباب لا تحتاج إلى تصريح بقدر ما يكفي فيها التلميح. ثالثاً: كما ورد بأحكام المادة (٥) من قانون قضايا الدولة فيما يتعلق باختصاصات وزارة الشؤون القانونية وظيفياً وولياً قول النص ما لفظه: (كما تختص الوزارة بحل الخلافات الناشئة بين الجهات المعنية المشمولة بأحكام هذا القانون أو فيما بينها وبين الغير عن طريق الفتوى القانونية أو عن طريق التحكيم الحكومي مع مراعاة الأحكام التالية:

١- تكون الفتوى ملزمة وحاسمة للنزاع . الخ.)

وإذا كان الأمر كذلك وكما قد أوردنا تلك التساؤلات الأربعة فإننا نقرر وباطمئنان كامل أنه لا تخون اللجنة المحال إليها الفتوى حق الاعتراض عليها ولا حق الإمتناع عن تنفيذها وأنه لا يوجد سند أو مسوغ قانوني تستند إليه الوزارة من خلال اللجنة في الاعتراض على الفتوى أو عرقلتها أو تنفيذها اللهم إلا التسلسل في استخدام السلطة وذلك ظلم محض ظلم لا ترضاه الوزارة لنفسها خاصة أنها معنية قبل غيرها بتحقيق العدل للناس كل الناس.

وبعد كل ذلك فإننا نتساءل عما تبقى للجنة من الأحكام التي تتزجر بها إزاء امتناعها عن العمل بفتوى الشؤون القانونية وعدم تنفيذها بإعطاء كل ذي حق حقه من العاملين في مكاتب التوثيق وأمانات السر في المحاكم وغير ذلك ممن شملهم قانون التوثيق.

وقد أن اللجنة المكلفة بدراسة أوضاع قضاة التوثيق والحال كما نكر أن تترك أنه لا ولاية لها في إعادة النظر في القرارات التي حصل عليها البعض من قضاة التوثيق بعد صدور قانون التوثيق ليس فحسب لأن الحقوق المكتسبة لا تخون المساس بها بأي حال من الأحوال وإنما لأسباب أخرى منها:

١- أنه لا ولاية للجنة في نقض القرارات الصادرة بعد صدور قانون التوثيق والقانون قد أوضح الكيفية التي تلغى بها القرارات الإدارية وغيرها عن طريق الطعن أمام القضاء من كل ذي مصلحة بالطعن وخلال مدة معينة لا تخون تجوزها أو مخالفتها لتعلق ذلك بالنظام العام.

٢- أن إصرار اللجنة على مناقشة القرارات اللاحقة لقانون التوثيق بقصد التهديد لإلغاء تلك القرارات التي حصل عليها قضاة التوثيق وفقاً للمعايير التي جاءت بها اللجنة يتصادم مع صراحة نصوص قانون السلطة القضائية وقانون التوثيق بليل ما جاء بفتوى الشؤون القانونية ومع افتراض جواز الاجتهاد أو إمتلاك اللجنة ولاية قضاء الإلغاء في مثل هذه الحالة وأن أعضاء اللجنة قد بلغوا درجة الاجتهاد فالقرار شرعاً أنه لا اجتهاد في مقابلة النص إذ لو كان هنالك إمكانية لإلغاء القرارات التي صدرت بعد صدور قانون التوثيق لما جاءت الفتوى الصادرة عن الشؤون القانونية بذلك الصراحة وتلك الأوضاع التي حرم المساس بالحقوق المكتسبة لكل من حصل على قرار تعين بعد صدور قانون التوثيق.

٣- كما أن التعرض لقرارات التعيين اللاحقة لصدور قانون التوثيق رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٢م يعتبر نقض لولاية الأشخاص الذين اصبروا تلك القرارات ومساس خطير بولاية صاحب الولاية العامة وهو ما لا تحب اللجنة المكلفة بدراسة الموضوع الخوض فيه.

٤- أنه لو جاز البحث وإعادة النظر في قرارات التعيين وإلغائها بالنسبة لقضاة التوثيق ومعالجة أوضاعهم بناء على الشروط والمعايير التي تراها اللجنة لأدى ذلك إلى وجود البحث والتقيق وإعادة النظر في ملفات قرارات التعيين الخاصة بالختيار من قضاة المحاكم الابتدائية والاستئنافية والحكمة العليا الإجراء من الذين لا يحملون شهادات من معهد القضاء أو من كليات الشريعة والحقوق وتسوية أوضاعهم الوظيفية على أساس من ذلك مادام أن المعايير التي ترمع اللجنة المكلفة بدراسة أوضاع قضاة التوثيق وإعادة النظر في قرارات التعيين على أساسها وقد يطال الأمر بعض أعضاء اللجنة ذاتها الذين لا يحملون شهادات من المعهد العالي للقضاء وكليات الشريعة والحقوق، ولا تعتبر أنفسنا متجاوزين حدود الحجة والمنطق لو قلنا بجواز إخضاع قرارات التعيين التي حصل عليها بعض الموقنين بعد صدور قانون التوثيق للبحث والدراسة وإعادة النظر فيها لاستوجب الأمر أن تخضع قرارات التعيين الخاصة بالإلغاء الإجراء أعضاء مجلس القضاء للبحث والدراسة وإعادة النظر فيها ومن ثم تسوية أوضاعهم الوظيفية وفقاً للمعايير التي تصر اللجنة على معالجة أوضاع الموقنين بناء عليها بل ويشمل ذلك إخضاع قرارات التعيين للقضاة المتقاعدين والموقنين وتسوية أوضاعهم وفقاً لما تدب به اللجنة وإلى اللقاء .

بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، وعلى مدى مسع من العالم الذي يحاول تغطية هذه الجرائم، مشيراً إلى أن محاكمة شارون في المسارز التي ارتكبها ويرتكبها ضد أطفال ونساء فلسطين أولى من استدعاء رئيس تحرير صحيفة كشفت عن الحقد اليهودي القديم للإنسانية جمعاء.

بوينج (٧٣٧) تنظم .. بقية

شركة الخطوط الجوية اليمنية، ان هذه الطائرة تتوفر فيها أقصى عناصر

حديث الثلاثاء Le quartier d'Arkizu a Aden



د/ عصام غانم

J'ai écrit un petit livre en Arabe publié en Angleterre sous le titre Le quartier d'Arkizu (et Beer Poetry in Yemen) en 1989. Le ministre de l'information a Sanaa a interdit la circulation de ce livre. Honi soit qui mal y pense!

Mais c'était avant l'unification des deux Yemens et le livre a pénétré le marché à Aden.

En 1991 la suite était un deuxième livre, "La Poesie de la biere au Yemen", Deuxieme partie, sans peur et bien sur sans reproche que depuis 1990 la liberte de la presse a commence a Sanaa.

Un sommaire : Aden était une Grande porte libre depuis 1850 et les marins visitaient les magasins mais surtout le quartier d'Arkizu parce que il y a beaucoup de prostitues la-bas.

Pour les marins c'était la joie de vivre. La maree n'attend personne. L'armee Britannique n'avait pas le droit d'entrer dans ce quartier car la maladie venerienne était diffusée, mais pas le sida

تقوم بحجبهم عن اللجان التفتيشية المكلفة بالبحث عن اوضاع السجناء. يذكر ان السجناء الثلاثة وفي سياق رسائلهم الى الامين العام للمجلس المحلي ووكيل نيابة إب قد حذروا بأنه في حالة عدم النظر الى قضيتهم وأخلاء سبيلهم من السجن فإنهم سيضطرون إلى رفع شكوى الى النائب العام وهيئة حقوق الإنسان وكل من له علاقة بحقوق الإنسان.

الصهيونية وراي .. بقية

واقعة قديمة وقعت عام ١٨٤٠م حول حادث اختفاء الأب (توما) وهو من رعيا الحكومة الفرنسية، عقب دخوله حارة اليهود في دمشق حيث أكد شاهدان يونانيان ان الحاخامات اليهود قد خطفوا الأب المسيحي وقتلوه وطحنوا عظامه واستصفوا دمه لاستخدامه في عجن فطيرة عيد الفصح.

واوضح نقيب الصحافيين اليمنيين ان هذه المحاولة لم تكن مفاجئة للاوساط السياسية والفكرية والثقافية العربية والتي تدرك الاهداف الخطيرة وراء هذه الحملة والمحركة الجديدة التي تخطط حكومة (شارون) الارهابية نقلها خارج الحدود للنتسز على فضاحتها وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى ان اسرائيل تترك ان الحرب القادمة هي حرب اعلامية وهو السبب الذي دعا اسرائيل إلى بث فضائية جديدة موجهة إلى العالم العربي لظهارها بأنها دولة ديمقراطية، وفي محاولة لأرغام الاعلام العربي على الخلق عن معركة في مناصرة الشعب الفلسطيني.

من جانبه عبر الاستاذ/ كمال علي العلفي رئيس التحرير عن تضامنه مع الاستاذ ابراهيم نافع باعتبار ان محاكمته سابقة خطيرة لا يجب السكوت عليها، موضحاً ضرورة وحدة الحركة الصحافية العربية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل وكشف الجرائم الاسرائيلية التي ترتكبها حكومة شارون الاجرامية

حاكموا القرصان .. بقية

القوارب بزراعة (ديناميت) في اعماق المياه وتفجيره بغرض استخراج انواعا معينة من الاسماك الباهظة الثمن كالشيوخ وغيره. كما تستخدم بعض هذه القوارب (شباك صيد) تجرف كل الاحياء البحرية، وهي من النوع المحرم استخدامها في عملية الاصطياد.

وعبر عدد من المراقبين عن خوفهم من تدمير الثروة البحرية خاصة في ظل تغافل وتواطؤ الجهات المختصة، ودعوا إلى ضرورة وضع حد لكل ما من

d'aujourd'hui. Tout est a gagner ou a perdre! Maintenant, l'histoire de ce quartier est aussi politique car les refugies de Taiz habitent la-bas parce que les prix de location sont bon marche; par exemple un ancien premier ministre de Sanaa apres la revolution contre le roi(al-Imam) et le pere d'un ancien ministre qui a travaille comme garçon de café dans les bars du Tawahi.

Pourtant, il y a un Proverbe Arabe qui dit: Quand quelqu'un part, et il aurait ete possible du persuader de ne pas partir, ce n'est pas lui qui part, c'est vous qui le quittez. A mon avis ces politiciens et "responsables" sont tres corrompus car ils ont souffert dans ce quartier parmi les "belles" femmes sans merci.

L'hypocrisie est un hommage que le vice rend a la vertu. La verite, c'est que la formation de ces politiciens est bien entendu seulement si on comprend la nature du quartier latin d'Aden, bien connu sous le nom Arkizu.

Maintenant, meme le nom est vulgaire, mais c'est une histoire trop longue et il y a des idees preconçues sur le sujet. A bientôt, a la prochaine serie, quand j'expliquerai le developpement du nom vulgaire de ce quartier.

Dr. Isam Ghanem, Avocat a la cour de Cassation, FCMI, Docteur en Droit (Londres), B.P. 13344 Sanaa

الكشف عن باخرة .. بقية بالمواد المشعة والتي تحاول بعض الشركات الاجنبية ادخالها الى اراضيها.

الى ذلك عبرت شخصيات سياسية عن شكرها وتقديرها لمن قاموا بعملية اكتشاف ذلك والذي - ربما - تقف وراءه جهات اجنبية تحمّل نوايا خبيثة نحو بلادنا.

يا جمال يحاول .. بقية

واختارهم بالاسم دون غيرهم يوم الجمعة الماضي في جلسة قات ليناقد ويؤكد على أهمية صياغة قانون يختص بتنظيم مزاولة مهنة الصحافة متغافلاً المشروع المقدم من النقابة بهذا الخصوص في حين لم يناقش ما يخص الكادر الصحفي والمجمد منذ سنوات على طاولة مجلس الوزراء.

واكدت مصادر حضرت الاجتماع بأن يا جمال يسعى لشق عصى نقابة الصحفيين من خلال وضع اسم لشخص معين سيكون بديلاً في الانتخابات النقابية العام القادم للنقيب الحالي الأستاذ/ محبوب على المدعوم من رئيس مجلس الوزراء السابق الدكتور/ عبدالكريم الريماني والذي كان له الدور الرئيسي في نجاحه من خلال انتخابات النقابة الاخيرة، ووضحت المصادر بانها محاولة بائسة للنيل من وحدة الصحفيين.

الرأي العام من جانبها تدعو جميع الصحفيين إلى المحافظة على وحدة صفهم واختيار النقيب المناسب ممن يتقون به بعيداً عن املاء الاسماء من هذا او ذاك.

عودة ٣١٨ عسكرياً .. بقية

اوضاع العائدين في صفوف وحدات القوات المسلحة كما قضت التوجيهات باحتساب فترة بقائهم خارج الوطن ضمن خدمتهم الفعلية في صفوف الوحدات التي ينتمون إليها إلى جانب

مؤقتة الصحف العربية وإرسال الصور على البريد الإلكتروني المجاني: E-MAIL: ALRAIALAAM@YAHOO.COM (مستحسن) ، وللمراسلات باللغة الإنجليزية على البريد الإلكتروني: E-MAIL: ALRAIALAAM@Y.NET.YE

ALRAIALAAM Independent Political Daily Newspaper - Issued Weekly Temporarily - Published by Al-Rai Al-Aalam House - for Press, Publishing and Advertisement - Founded on Feb. 25, 1973

Address : Al - Horria St Building No. (5) Apartment No. (7) P.O.Box : 293 . Sana'a, Republic of Yemen. Telfax : 223378. Hadhramaut office : Mukalla - Al-Oma1 Zone - Al-Masser - 2nd Street. Telfax : (05)304722

Yearly Subscription : Local: Individuals, Authorities, and Co. 5000 YR. and 120 USS for Foreign Companies, Corps, and Organizations (1 Copy). Aboard: 160 USS. (1 Copy) In addition to post charges. All payments to be prepaid. Advertisement : To be agreed about with the office.

المسؤول : عميد الدار - المؤسس : علي محمد العلفي رئيس التحرير - المسنول : كمال علي العلفي مدير التحرير : وليد علي العلفي